



الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة خلال آذار من العام 2014

إعداد

فريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية
مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية



العدد الثالث من السنة الثامنة

فيما يلي جدول يوضح عدد الانتهاكات الإسرائيلية ونوعها حسب المواقع في القدس المحتلة خلال شهر آذار 2014 :

العدد	الموقع	نوع الاعتداء
5		هدم مساكن
1	جبل المكبر	- هدم ذاتي
2	بيت حنينا	- هدم نفذته بلدية الاحتلال
2	الطور	
2		هدم منشآت
1	الطور	- مسجد
1	الطور	- عيادة طبية
6		التهديد بالهدم:
4	أبو ديس	- مساكن
		استيلاء على منشآت:
1	قبالة البلدة القديمة	- البريد المركزي - تحويله لصالح الاستيطان
1	أبو ديس	- فندق كليف
368		مخططات استعمارية - وحدات استعمارية
182	بيت أكسا	- المصادقة نهائية على البناء في مستعمرة (راموت)
40	جبل المشارف	- مصادقة أولية بالبناء في مستعمرة (بسجات زئيف)
146	أم طوبا وبيت ساحور	- مصادقة أولية في مستعمرة (هارحوماه)
4		مخططات استعمارية أخرى - منشآت
1	الإعلان غير واضح	- إعلان عن تسجيل أراضي لصالح مستعمرة معاليه ادوميم
1	كفر عقب	- الإعلان عن مخطط تنظيم تفصيلي في مستعمرة (كوخاف يعقوب)
1	التلة الفرنسية	- بناء مجمع استيطاني ضخم (مكتبة أثرية ومتحف وطني)
1	البلدة القديمة	- المصادقة على إقامة كنيس
		اعتداءات المستعمرين
34	بيت حنينا	- مركبات
		اعتداءات على الأماكن الدينية
12	المسجد الأقصى المبارك	اقتحامات واعتداءات ومنع الصلاة

الاعتداء على الحق بالسكن - هدم مساكن

1- المواطن ربايعة يهدم مسكنه ذاتياً بعد أن أجبرته بلدية الاحتلال على ذلك:

في الأول من آذار 2014 أقدم المواطن نعيم ربايعة على هدم مسكنه بيديه الكائين في جبل المكبر، بعد أن فرضت عليه بلدية الاحتلال هدمه، وذلك بحجة أنه أضاف بناء على مسكنه بدون الحصول على ترخيص. وأفاد المواطن نعيم ربايعة لباحث مركز أبحاث الأراضي:

كنت أسكن مع عائلتي المكونة من 9 أفراد 5 منهم أطفال في سكن ضيق، مما دفعني ذلك لتوسيع المسكن وإضافة بناء جديد بمساحة 75م² بهدف السكن، وتسلمت إخطاراً من بلدية الاحتلال لهدم البناء المضاف، بالإضافة إلى عدة مخالفات كنت قد دفعتها كعقوبات بسبب البناء بدون ترخيص، حيث بلغت قيمة المخالفات 80,000 شيقل، إضافة إلى أتعاب المحامين والمهندس والتي بلغت 60,000 شيقل .
وفي آخر جلسة للمحكمة الإسرائيلية والتي كانت بتاريخ 24/11/2013 أصدرت محكمة البلدية حكمها بتغريمي غرامة بمبلغ 25,000 شيقل، إضافة إلى سجن فعلي لمدة 6 أشهر أو هدم المسكن في حال لم يتم استصدار رخصة بناء، وبما أن بلدية الاحتلال ترفض إعطاءنا رخصة بناء، فقد توصلنا إلى اتفاق مع المدعي العام للبلدية على أن أقوم بهدم الجزء المضاف للمبنى كحد أقصاه شهر آذار 2014.
وفي 1 آذار 2014 بدأت بهدم الجزء المضاف والذي تبلغ مساحته 75م² ، وذلك تنفيذاً لأمر بلدية الاحتلال، حيث قمت بإفراغ محتوياته وهدمه.

إن نظرة بلدية الاحتلال إلى مدينة القدس هي نظرة خالية من المواطنين العرب، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الوجود العربي الفلسطيني في المدينة، ولذلك فهي تقوم بصد أي محاولة للحصول على رخصة بناء تحت حجج وقوانين عنصرية. عدا عن تخطيط المناطق والذي يقوم على استغلال أي مساحة من أجل تنفيذ المخططات الاستيطانية، وهذه هي سياسة دولة الاحتلال التي تسعى إلى تفرغ القدس من المواطنين الفلسطينيين وخلق الضغوط النفسية والمادية على مواطنيها من أجل دفعهم إلى الخروج منها والسكن خارجها.

2- جرافات بلدية الاحتلال تهدم للمرة الثالثة مسكن عائلة سمارة في حي الأشقرية في بيت حنيان:

في 2014/03/19م هدمت جرافات بلدية الاحتلال كرفاناً سكنياً يعود للمواطن محمد سمارة 45 عاماً وعائلته المكونة من 4 أفراد، وكان قد حصل عليه من مكتب الأمم المتحدة "اوتشا" بعد أن هدمت بلدية الاحتلال مسكنه مرتين وهذه المرة الثالثة يتم فيها هدم المسكن. وأفاد المواطن محمد سمارة لباحث مركز أبحاث الأراضي:

قبل 8 سنوات قمت بشراء قطعة الأرض والتي تبلغ مساحتها دوّم، وبعد عامين بنيت عليها مسكناً لم تقبل بلدية الاحتلال ترخيصه بحجة أن الأرض التي اشتريتها مصنفة خضراء " أي لا يجوز البناء فيها" ومنذ ذلك الوقت وأنا في محاكم مع بلدية الاحتلال، حيث قامت بهدم مسكني مرتين قبل أن تهدمه بالأمس للمرة الثالثة وبنفس الحجة وهي عدم الترخيص. وفي آخر مرة ، بعد أن هدمت بلدية الاحتلال مسكني للمرة الثانية، تلقيت اتصالاً من مكتب الأمم المتحدة في القدس

"أوتشا" وأبلغوني بأنهم سيقدمون لي مسكناً بديلاً عبارة عن كوتنير بمساحة 40 متر مربع. وبعد أقل من أسبوع تسلمت الكوتنير وسكنت فيه أنا وعائلي المكونة من 4 أفراد، وما هي إلا فترة قصيرة حتى حضر موظفو بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير المكان، بعدها تسلمت قرار هدم من بلدية الاحتلال بحجة السكن بدون ترخيص.

يضيف:

قمت بتوكيل المحامي حسين غنايم الذي قام بتمديد موعد المحكمة في كل مرة كي يُبعد قرار الهدم، لكن في آخر محكمة والتي كانت في شهر شباط 2014م، نصحتني المحامي بهدم المسكن بعد أن فشلت كل جهوده في تمديد موعد الهدم، فقامت بالبدء بتفكيك المسكن قبل الهدم بيوم واحد، وقمت بإحضار مسكن خشبي جاهز للسكن بمساحة 40 متر مربع وبتكلفة 14,000 شيقل بديلاً عن المسكن الذي بدأت بتفكيكه.

وفي اليوم التالي وأثناء وجودي في عملي، تلقيت اتصالاً من أحد جيراني وقال لي أن قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقهم جرافة يقومون بهدم مسكني. فتوجهت إلى المكان ووجدت المسكن الخشبي مدمر والمسكن الذي بدأت بتفكيكه والذي أعطتني إياه "أوتشا" هو الآخر مدمر. كما قامت الجرافة بتجريف حديقة صغيرة فيها شجرة زيتون وأزهار.



المواطن سارة يقف على أنقاض مسكنه المدمر - بيت حنينا

3- للمرة الثانية ... جرافات الاحتلال تهدم مسكن عائلة السلايمة في بيت حنينا

في 19 آذار 2014م هدمت جرافات الاحتلال مسكن المواطن بدوان عبد الباري السلايمة الواقع في حي العقبة في بيت حنينا وذلك للمرة الثانية، بعد أن هدمت مسكنه في شهر أيار 2013م بحجة البناء بدون ترخيص على قطعة أرض صنفتها بلدية الاحتلال للمنفعة العامة. وأفاد المواطن بدوان السلايمة لباحث مركز أبحاث الأراضي :

بعد أن هدمت بلدية الاحتلال مسكني في شهر أيار 2013م، قمت ببناء مسكن آخر فوق أقباض مسكني المهدم، وذلك لحاجتي الماسة لسكن يأويني وأسرتي، وتبلغ مساحة المسكن 60 متر مربع مبني من الصفيح والطوب، ومكون من غرفتين ومطبخ وحمام خارجي ونسكنه أنا وزوجتي وأبنائي. وقبل أربعة أشهر تسلمت قرار هدم من بلدية الاحتلال بحجة استخدام مسكن غير مرخص، وبقيت بلدية الاحتلال والشرطة تأتي بشكل يومي تقريباً وتقوم بتصوير البناء. وقبل أسبوع تسلمت عبر صندوق البريد غرامة مالية بقيمة 110,000 شيقل تكاليفه هدم مسكني أول مرة، إضافة إلى غرامات تأخير، وفي حالة عدم الدفع سيكون هناك قرار بالسجن الفعلي.

يضيف قائلاً:

وفي صباح اليوم عند الساعة السادسة والنصف حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقها جرافة تابعة لبلدية الاحتلال حيث قامت بحاصرة المكان ومنع الوصول إليه، ثم قام موظفون تابعون لبلدية الاحتلال بإخراج بعض الفرش الموجود داخل المسكن قبل أن تشرع جرافة الاحتلال بهدم المسكن وتجريف ما حوله.

تتعهد سلطات الاحتلال في أي عملية هدم أن تقوم بتدمير المسكن وما حوله بطريقة وحشية انتقامية، تعبر عن مدى العنصرية والكراهية التي يواجها المواطنون الفلسطينيون في المدينة المحتلة. عدا عن الإرهاب الذي تمارسه قوات الاحتلال على المواطنين أثناء عملية الهدم وترويعهم وبث الخوف والرعب فيهم، وكل هذا هو عبارة عن "استعراض قوة" للاحتلال كي يوصل رسالة للمواطن المقدسي بأن دولة إسرائيل لا ترغب بوجود فلسطينيين في المدينة أكثر من الحد التي تسمح فيه، في الذي يهدم فيه الاحتلال البناء المقدسي يقوم فيه الفلسطيني بإعادة بناء مسكنه الذي دمره الاحتلال كرسالة واضحة منه للاحتلال بأن هذه الأرض .. هي لنا.



دمار وركام أحدثه الاحتلال بعد أن هدم سكن عائلة السلايمة - بيت حنينا

4- جرافات الاحتلال تهدم عمارة في حي الطور في مدينة القدس المحتلة بحجة عدم الترخيص:

في 26 آذار 2014م هدمت جرافات الاحتلال بناية بمساحة 2م700 في حي خلة العين الكائن في بلدة الطور في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة عدم الترخيص ودون سابق إنذار، وتتكون البناية من طابقين - أربع شقق، شقتان سكنيتان تعودان للمالك " غدير معجم أبو غالية" ويعيش فيها 11 فرداً معظمهم أطفال، وعيادة طبية، ومسجد الرحمة. وأفاد المواطن غدير أبو غالية للباحث الميداني في قسم مراقبة وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية في مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

هذا ليس الهدم الأول للمبنى، فقبل 7 سنوات (عام 2007) هدمت بلدية الاحتلال المبنى بحجة البناء بدون ترخيص، وأعدت بناء العمارة قبل 3 سنوات (عام 2011)، ومنذ 18 عام ونحن نسعى لتنظيم المنطقة للبناء لتصبح منطقة سكنية، لكن وزارة الداخلية الإسرائيلية رفضت تنظيم المنطقة واعتبارها منطقة بناء سكنية لأسباب تتعلق بإقامة الحديقة التلمودية



على أراضي الطور والعيسوية، وطيلة الثلاثة سنوات ونحن ندفع تكاليف ما بين رسوم ومخالفات ما يقارب 100 ألف شيقل.

وأضاف:

وفي صباح اليوم، وعند الساعة السادسة صباحاً حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقهم جرافتين من نوع Hyundai، حيث

طوقت شرطة الاحتلال المنطقة ومنعت الدخول والخروج منها للمواطنين، وقام موظفون يتبعون لبلدية الاحتلال بإخراج بعض الأثاث من المسكن قبل أن تشرع جرافات الاحتلال بهدم العمارة.

تسعى سياسة الاحتلال إلى منع أي عملية بناء أو توسع في مدينة القدس المحتلة بشكل عام، وما يجري في خلة العين في الطور، هو حالة من عدة حالات تدل على سياسة المحتل، وذلك من أجل تنفيذ مخطط الحديقة التوراتية على أراضي المنطقة، حيث قامت جرافات الاحتلال قبل عام بتجريف مساحات واسعة من أراضي المنطقة وهدم عدد من المساكن بحجة البناء بدون ترخيص وفي أماكن مخصصة للخدمات العامة، لكن السبب الرئيسي والوحيد هو إبعاد الفلسطينيين عن المنطقة وإقامة المخططات الإسرائيلية القائمة على مصادرة الأرض وترحيل الفلسطينيين عنها.

تهديد بهدم مساكن:

1- بلدية الاحتلال في القدس تأمر بهدم عمارة سكنية في أبو ديس بذريعة جدار العزل والتوسع الإسرائيلي:

سلمت بلدية الاحتلال في القدس عائلة المواطن معتم خضر عديلة أمراً بهدم بنايته التي مسطحها 900م² والتي تتكون

من 3 طوابق وتحتوي على 4 شقق 2 منها مسكونة، تقع البناية خلف جدار العزل والتوسع العنصري الإسرائيلي، في حوض طبيعي أم سماك من أراضي بلدة أبو ديس، غرب مبنى المجلس التشريعي الذي لم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي باستخدامه لأسباب سياسية - وهو اليوم تحت تصرف جامعة القدس -، ويفصل البناية من الغرب جدار العزل والتوسع عن فندق كليف الذي أصدرت المحكمة العليا للاحتلال قرارها بإخلاء البناية وهدمها لصالح وزارة الدفاع الإسرائيلية - الجيش - بحجة الدواعي الأمنية ، وجاء قرار محكمة بلدية القدس المحتلة بهدم البناء بذريعة أن البناء غير مرخص وقائم في منطقة تابعة للقدس، والدافع الحقيقي لقرار البلدية هو قرب الجدار من البناء، حيث أن البناء قائم بموجب ترخيص من المجلس المحلي لبلدة أبو ديس لأنه يقع على أرض أبو ديس وضمن مسؤوليتها.

ويؤكد مركز أبحاث الأراضي ومن خلال البحث الميداني أن الدافع الحقيقي لقرارات سلطات الاحتلال المختلفة من هدم للمباني القائمة واستكمال بناء جدار العزل والضم في الموقع يصب في اتجاه واحد هو تنفيذ مخطط إقامة البؤرة الاستعمارية لمستوطنة "كدمات تصيون" على أراضي أبو ديس وسلوان، الأمر الذي يعتبر اعتداء على ممتلكات - أرض وبناء - وحقوق الفلسطينيين الفردية والجماعية لشعبنا، وهو خرق فاضح للشرعية الدولية وكافة الاتفاقات والمواثيق والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ويستدعي من المجتمع الدولي مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ومحاكمته على جرائمه. بني الطابق الثاني والثالث من العارة السكنية قبل أكثر من عامين ونصف والطابق الأول منها قديم وقائم من قبل الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967م. يسكن في البناء اليوم عائلتين هما :

- عائلة معتصم خضر عديلة، وتتكون عائلته من 5 أفراد 3 منهم أطفال.
- عائلة أبو إبراهيم العناتي وتتكون من 5 أفراد 3 منهم أطفال.





المسكن المهدد يلاصق الجدار العنصري و ثم فندق كليف المهدد

الاستيلاء على منشآت:

1- الاحتلال الاستيطاني يستولي على مبنى البريد المركزي في القدس المحتلة

دأب الاحتلال منذ بدايته على نهب والاستيلاء ونقل ممتلكات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة سواء كانت أراض أو مباني أو بيوت إلى المجموعات الكولونالية اليهودية الاستيطانية التي تمثل الذراع القوي للاحتلال (غير الرسمي). نشرت جماعة "عطيرات كوهانيم" الاستعمارية الاستيطانية اليهودية رسالة وصورة قالت فيها، أنها اشترت أكثر من 1000 م² في مبنى في موقع استراتيجي قبالة البلدة القديمة - شمال باب الساهرة وعلى بعد اقل من 100 متر - وفي قلب المنطقة التجارية خارج سور القدس التاريخي - في شارع صلاح الدين، وجاء في الرسالة: أن المبنى سيستخدم جزء منه كمدرسة دينية والجزء الآخر سكن لطلاب المدارس الدينية اليهودية قبل أداء الخدمة في جيش الاحتلال الإسرائيلي، وان دخول البناية التي يجري ترميمها منذ أشهر دون أن ينشر شيء عن ذلك سيكون بعد عيد الفصح اليهودي الذي سيبدأ في منتصف نيسان 2014 ، وناشدت "عطيرات كوهانيم" في رسالتها أعضاء وأصدقاء للتبرع لذلك.

أقامت الحكومة الأردنية البناء في المحسنيات على أراض وقفية إسلامية لتكون البناية المركزية للبريد الأردني، قام الاحتلال الإسرائيلي باحتلال مبنى البريد المركزي في حزيران 1967، وفي عام 2000 احتلت شرطة الاحتلال الإسرائيلي جزء من مبنى البريد وحتى يومنا هذا .

هذه ليست هي المرة الأولى والوحيدة التي تمر فيها سلطات الاحتلال الرسمية أملاك الفلسطينيين لهذه المؤسسات الدينية وغيرها العنصرية ، حيث عقدت وزارة الشرطة والأمن الداخلي صفقة مع "عطيرات كوهانيم" أخلت بموجبها الشرطة مقرها في رأس العامود التي استولت عليه اثر احتلالها للقدس عام 1967م وأخلته مقابل أن تقوم "عطيرات كوهانيم" ببناء مقر آخر للشرطة على أراضي الطور الشرقية غرب "معاليه ادوميم" على طريق القدس أريحا، كذلك تطلق سلطات الاحتلال

أيدي عصابة "العاد" العنصرية اليهودية في أراضي ومباني سلوان جنوب المسجد الأقصى- بشكل عام والعديد من حالات الاستيلاء على المنازل في عين حلوة والبستان وموقع القصور الأموية، و تسجيل بيوت المقدسيين التي استولى عليها الاستعمار اليهودي في البلدة القديمة من القدس بأسماء المستوطنين اليهود، والعديد من الأمثلة التي تناولها مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية بالقدس- في تقاريره من قبل.

2- القضاء الإسرائيلي يشرع الاستيلاء على فندق كليف على أراضي أبو ديس:

في 18 آذار 2014م أصدرت المحكمة العليا للاحتلال الإسرائيلي قراراً يبيح لجيش الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء عائلة المواطن علي عياد من مسكنها ومصادرة حقها في ممتلكاتها الممتثلة بفندق كليف والأرض التي يقوم عليها بذريعة أن احتلالها والاستيلاء عليها ضروري لأمن الإسرائيليين.

سبق للمحكمة العليا في عام 2013 أن أباح لجيش الاحتلال بالاستيلاء على 2400 متراً من أراضي عائلة عياد والفندق، وفي بداية كانون الثاني 2014 أصدرت المحكمة قراراً آخرأ بمصادرة 1400 متراً من الأرض بذريعة دواعي أمنية، وسبق لوزارة مالية الاحتلال الإسرائيلي قبل 13 عام أي عام 2003 أن وضعت يدها على الفندق والأرض القائم عليها بذريعة قانون أملاك الغائبين علماً أن أصحاب الفندق والأرض حاضرين.

واليوم كان قرار المحكمة العليا للاحتلال بإصباح شرعية الاعتداء على حقوق الإنسان الفلسطيني بممتلكاته، تحت حجة ضرورة استكمال بناء جدار العزل والتوسع الإسرائيلي العنصري وبحجة أن عدم استكمال هذا الجدار يهدد امن إسرائيل ومواطنيها، وهذا يعني عملياً وعلى الأرض عزل الأرض وعليها الفندق عن مالكه ومصادرته بضمه لصلاحيه بلدية القدس المحتلة في حزيران 1967م، علماً بأن الفندق قائم على أرض أبو ديس وقبل أن يكون الاحتلال عام 1967م وتم تطوير وتوسيعه بموجب رخصة من الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي في بيت لحم.

فندق كليف المهدد بالاستيلاء - أبو ديس



يرى مركز أبحاث الأراضي في قرار المحكمة العليا تشريعاً للاستيلاء على الممتلكات الخاصة للأفراد والعامه للشعب الفلسطيني، وهذا ليس مجرد تواطؤ بل هو عمل مخطط ومشترك لتعزيز الاحتلال الإسرائيلي على أراضي الفلسطينيين

تنفذه سلطات الاحتلال على اختلاف تسمياتها.

يرى مركز أبحاث الأراضي أن خلفية هذا القرار هي تسهيل بناء مستعمرة "كدمات تسيون" على أراضي أبوديس والتي يتعذر الوصول إليها بدون احتلال فندق كليف والأرض القائم عليها حتى الآن، ولا تهدد امن إسرائيل لعدم قيام المستعمرة -كدمات تسيون - حتى الآن، يتجلى عنصرية القضاء الإسرائيلي في قرار المحكمة هذه بإباحة تهديد امن الفلسطينيين بحجة حماية توفير الأمن للاستيطان الكولونيالي في المستقبل بعدما يتم بناء المستعمرة على أراضي الفلسطينيين.

مخططات تهويدية

1- الإعلان عن تسجيل أراضي لصالح مستعمرة معاليه ادوميم:

في 7 آذار 2014 أعلن مكتب تسجيل الأراضي في معاليه ادوميم عن طلب تسجيل أموال غير منقولة والتي لم يتم تسجيلها بعد ، أعلن عنها صحيفة القدس صفحة 30، اسم مقدم الطلب العائدون للعقارات، مع العلم أن الإعلان عادةً ما يتم نشره بطريقة غير واضحة ولا ملفت للنظر...!!!.

مكتب تسجيل الأراضي في معاليه ادوميم
إعلان عن طلب تسجيل أموال غير منقولة والتي لم يتم تسجيلها بعد

بمقتضى الإطلاع المجهز بأن شركة العائدون للعقارات عرض تفصيل طلب التسجيل تقدم لمكتب تسجيل الأراضي في بيت إيل طلب التسجيل أموال غير منقولة والتي لم يتم تسجيلها بعد وفق الصفحة 11-116 حيث أن وصف الأرض وحدودها ونساحتها لمصلحة بالتسجيل فيما يلي كل من يدعي أن له حقوق في الملكية المصرفة الأضلاع الثاني أو كل حق آخر يوجد ضمنه مضموناً نتيجة قبول طلب التسجيل يحق له الاعتراض خطياً إلى مكتب ضابط شؤون تسجيل الأراضي في بيت إيل، ص.ب. 17، خلال 14 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان وفقاً لقانون تسجيل الأموال الغير منقولة والتي لم يتم تسجيلها بعد، قانون رقم 7 لسنة 1951 والتعديلات التي سمته بوجهها.

الطلب

1 - تفصيل طلب التسجيل الاسم الكامل لطلب التسجيل: شركة العائدون للعقارات عرض رقم الهوية/رقم الشركة: 115-116
العنوان: تلخيف
2 - وصف الأرض
اسم العقيدة أو القرية التي توجد فيها الأرض موضوع الطلب: تلخيف
اسم المكان للوقوف المسجلة والحرمه
رقم الحوزة: 15-116 قطعة رقم 116
إجمالي حدود البلدة: نوع الأرض: ملك
المساحة بموجب قيرود الملكية: -
المساحة حسب مخطط المساحة للرقم والطلب: 133 برا
حدود القطعة حسب المخطط للرقم والطلب: 133
قطعة إحصائية مركزية في كل واحدة من الجهات
شعاعاً شارع جنوباً القطعة رقم 107، شرقاً القطعة رقم 103 غرباً القطعة رقم 108
3 - الطلب
الخصم المطلوب تسجيلها باسم طلب التسجيل: كفاتا كريفية الأثولة لطلب التسجيل بطريق الشركة حسب الوثائق المرتبطة بالطلب.
التاريخ: 14/3/2014
بإذن المديار
مأمور تسجيل الأراضي معاليه ادوميم

جدير بالذكر أن الإعلان بخصوص تسجيل أموال غير منقولة لم يسبق تسجيلها تعتبر عملية تسجيل مجددة - طابو لقطع أراضي يتم إعطائها أو بيعها للمستعمرين أو لشركات استعمارية إسرائيلية للسيطرة التامة على رقبة الأرض، وتكون فترة

الاعتراض (15) يوماً فقط، الجهة المسجلة هي مكاتب التسجيل والارتباط المدني الإسرائيلي في محافظات الضفة الغربية - مكتب تسجيل الأموال غير المنقولة التي لم يتم تسجيلها بعد.

ويرى مركز أبحاث الأراضي في هذا الإجراء بأنه مخالف للقوانين الدولية وميثاق جنيف، حيث لا يجوز إطلاقاً تملك مستعمرين من طرف الاحتلال أراضي يمتلكها المالكون الأصليون، فضلاً عن أنها تتناقض مع قوانين تسوية الأراضي التي يتم التسجيل بموجبها ... ففي حين يرفض التسجيل بأسماء أصحابها الفلسطينيين الذين يمتلكون " طابو ميري " عثماني ويمتلكون اخراجات قيود مالية ويستخدمونها منذ عشرات ومئات السنين ... بحجة أن هذه الوثائق غير كافية، يتم تسجيل نفس الأرض بوثائق وهمية بأسماء مستعمرين جدد لا علاقة لهم بالأرض ... تماماً كما يحدث في أراضي النقب الفلسطيني.

2- المصادقة على بناء المزيد من الوحدات الاستعمارية في مستعمرة " راموت ":

في 16 آذار 2014 صادقت بلدية الاحتلال بالقدس المحتلة على بناء 182 وحدة استيطانية في حي " راموت " الاستيطاني شرقي المدينة تم تخصيصها لعناصر الجيش من سكان القدس. ومن المتوقع أن يشمل هذا المشروع في نهايته بناء 734 وحدة استيطانية، حيث تم تسويق 300 وحدة منها في العام 2013 عبر ما تسمى بـ "سلطة أراضي إسرائيل" حيث تم تخصيص منطقتين منها للبناء لصالح قوات الأمن الإسرائيلية.

وسيتم إقرار بناء 166 وحدة أخرى لصالح شرطة "إسرائيل" بينما تم البدء بتسويق 128 وحدة منها ابتداء من اليوم. وعقبت البلدية على هذا الإعلان بالقول إنه يتوافق مع سياسية الحكومة الإسرائيلية في يوم القدس عام 2012 والذي يهدف لتشجيع إقامة أحياء لصالح مجندي أجهزة الأمن في القدس.

ويأتي الإعلان عشية لقاء الرئيسين الأمريكي والفلسطيني في واشنطن في ظل استمرار المساعي الأمريكية الرامية للضغط على القيادة الفلسطينية للموافقة على ما يسمى باتفاق الإطار الذي بلور بنوده وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في سياق جولاته المكوكية خلال الأشهر التسعة الماضية.

3- إقرار مخططات لبناء 186 وحدة استيطانية في القدس المحتلة:

في 19 آذار 2014م أقرت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس بناء 186 وحدة استيطانية في القدس الشرقية، منها 40 وحدة في مستعمرة "بسغات زئيف" المقام جزء منها على جبل المشارف، و146 على جبل أبو غنيم في مستعمرة "هارحوماه"، المخطط في جبل أبو غنيم يدعى "هارحوما ج" وهو مرحلة ثالثة من مشروع استيطاني كبير، ويشمل المخطط 7 مبان متعددة الأدوار تحوي 146 وحدة سكنية استعمارية.

الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة
مجلس التنظيم الأعلى
اللجنة الفرعية للإستيطان
إعلان عن إيداع مخطط التنظيم التفصيلي

رقم 242/1/3

تعديلاً لمخططات التنظيم أدناه:

نوعية العلاقة رقم المخطط

تعديل 242

تعديل 242/1

تعديل RJ/5

الحوض الطبيعي 1، 3 جزء من المواقع البرية الغربية والبرية الشرقية من أراضي كفر عقب.

حدود المخطط، كما هو موضح بالخبط الأزرق على الخريطة.

موقع المخطط، التجمع السكاني، كوخاف يعقوب.

1. تعديل وجوه استعمال الأرض من منطقة زراعية، منطقة سكن (ب) ومنطقة لتخطيط مستقبلية إلى منطقة سكن (أ) خاص ومنطقة سكن (ب)، مساحة لمرافق عامة، مساحة عامة مفتوحة وطرق.

2. تعديل تعليمات وقيود البناء ضمن حدود المشروع.

3. تعديل حدود القسام بمنطقة سكن (أ) القائمة.

4. تحديد تعليمات للتعامل مع المساحات المفتوحة.

5. تحديد التزامات منفذ المشروع من ناحية الشروط، مراحل التنفيذ ومراحل التطوير.

وفقاً للمادة رقم 24/20 لقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (79)

لسنة 1966 تعلن بذلك اللجنة الفرعية للإستيطان عن إيداع مخطط

التنظيم التفصيلي رقم 242/1/3 تعديلاً لمخطط التنظيم التفصيلي

242 ولخطط التنظيم التفصيلي 242/1 وتعديلاً لمخطط التنظيم

الإقليمي RJ/5

يوجد المخطط في مكاتب دائرة التنظيم المركزية في بيت ايل وأو

بمكاتب اللجنة الخاصة للتنظيم والبناء « مطبة بنيامين، يساغوت،

البريد المتحرك » مزراح بنيامين، 90624 هاتف رقم: 02-9977107

ويمكن لكل شخص مطالعته مجاناً أيام الإثنين، الثلاثاء والخميس من

الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثانية ظهراً.

النسخ أعلاه هي القاضية لغرض الاعتراضات.

بالإضافة، عادة يتم نشر نسخة من المخطط بموقع وزارة الداخلية

الإسرائيلية الإلكتروني (www.pnim.gov.il) ولكن هذه النسخة

ليست ملزمة وموعد نشرها لا يؤثر على عدد الأيام المتبقي لحين آخر

موعد تقديم الاعتراضات.

كل من له شأن بالمخطط وكل من يرى نفسه متضرراً منه، من حقه أن

يتقدم بإعتراض معلل ب 5 نسخ ويحق به كل ما تدعم إعتراضه من

المستندات بما في ذلك خارطة المساحة أو مستندات أخرى من شأنها

أن تمكن من التعرف على الموقع وأيضاً أن يثبت صلة الاعتراض بالعقار.

في حالة عدم وجود بالمنطقة تسوية أراضي معتمدة لا تؤخذ بعين

الإعتبار سندات إخراج قيد المالية بدون إرفاق خريطة وضعية

طبوغرافية منظومة من قبل مساح معتمد رسمياً وتكون واصفة

وصفاً نزيهاً للعقار، لموقعه، لمساحته... الخ. كما لا تؤخذ بعين الإعتبار

إعتراضات غير معللة ودون إثبات صلة الاعتراض بالمخطط موضع

الإعتراض كما يجب إرفاق تصريح مصدق من قبل محام يؤكد على

صحة التفاصيل التي يعتمد عليها الاعتراض.

يحق للمعتراض أن يفصل مقترحاته لتعديل المخطط إن رغب ذلك.

يتوجب على المعتراض تفصيل عنوانه ورقم هاتفه.

يجب إرسال الاعتراضات إلى العنوان التالي، دائرة التنظيم المركزية

ص.ب. 16، بيت ايل 90631. وذلك خلال 60 يوماً من تاريخ نشر هذا

الإعلان بالصحف.

المهندسة نتاليا أوريوخ

رئيسة اللجنة الفرعية للإستيطان

منطقة يهودا والسامرة

4- البدء ببناء مجمع استيطاني ضخم:

في 19 آذار 2014م بدأت سلطات الاحتلال ببناء مجمع استيطاني ضخم على مساحة 35 دوغم في القدس، المجمع سيضم مؤسستين استيطائيتين هما المكتبة الأثرية والمتحف الوطني للآثار حيث سيتم وضع 2 مليون قطعة أثرية فيها، البناء سيكون في تلة المتاحف مقابل المتحف الإسرائيلي وتلة رام التابعة للجامعة العبرية.

5- الإعلان عن مخطط تنظيم تفصيلي لمستعمرة "كوخاف يعقوب":

أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية/ مجلس التنظيم الأعلى/اللجنة الفرعية للإستيطان في صحيفة القدس ص 34، وذلك يوم الأحد الموافق 2014/3/23م عن "إيداع مخطط التنظيم التفصيلي رقم 242/1/3" واستهدف الإعلان المنطقة جزء من أراضي بلدة كفر عقب شمال القدس (الأحواض الطبيعية 1 + 3 ، البرية الشرقية والبرية الغربية)، ويهدف المخطط وهو لصالح مستعمرة "كوخاف يعقوب" إلى ما يلي:

- 1- تعديل وجوه استخدام الأراضي من زراعية إلى سكن ب ومنطقة تخطيط مستقبلية إلى منطقة سكن أ ، وطرق ومساحات عامة
- 2- تعديل تعليمات وقيود البناء.
- 3- تعديل حدود القسام بمنطقة سكن (أ) القائمة.
- 4- تحديد تعليمات للتعامل مع المساحات المفتوحة.
- 5- تحديد التزامات منفذ المشروع من ناحية الشروط ، مراحل التنفيذ ومراحل التطوير.

جدير بالذكر أن الإعلان عن مخطط هيكل أو مخطط تنظيم تفصيلي يتم عادة الإعلان عنه في الصحف المحلية وبشكل غير ملفت للانتباه، ويعلن عنه من أجل تخطيط موقع استيطاني جديد، أو تعديل توسيعي لمخطط هيكل مستعمرة قائمة، ومن أجل إعادة تنظيم موقع من استخدام لاستخدام آخر - وعادةً

يحدث ذلك في أراضي صودرت وصنفت على أنها للمنفعة العامة عندما تكون في حيازة الفلسطيني - ثم يتم إعادة تصنيفها كمنطقة سكنية أو خدمات أخرى لصالح المستعمرة عندما تتحول حيازتها لصالح المستعمرين الإسرائيليين، ويصدر هذا الإعلان عن "الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة - مجلس التنظيم الأعلى - اللجنة الفرعية للإستيطان".

وهذه الإجراءات في حقيقتها هي تعبير واضح عن عنصرية دولة إسرائيل وحكوماتها، فهذه الإجراءات هي أسوأ من كافة إجراءات الابرتهايد التي عرفت سابقاً في جنوب إفريقيا.

6- المصادقة على إقامة كنيس على بعد أمتار من المسجد الأقصى:

في 30 آذار 2014م أقرت اللجنة الفرعية للاعتراضات في اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس - وهي لجنة تابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية - خلال جلسة لها إقامة كنيس يحمل اسم "جوهرة إسرائيل - تفتيرت إسرائيل" في قلب البلدة القديمة بالقدس المحتلة، مما يعني تسريع العمل للبدء ببناء هذا الكنيس والمشروع التهويدي، الذي لا يبعد سوى 200 متر عن المسجد الأقصى، من جهة الغرب، وسيكون الكنيس من أربعة طوابق فوق الأرض، يعلوه قبة مقببة، بالإضافة إلى فضاء بناي تحت الأرض.

يذكر أن الاحتلال أقام في البلدة القديمة بالقدس المحتلة ومحيطها حتى الآن نحو 100 كنيس¹ ومدرسة يهودية - كل مدرسة دينية يهودية تحتوي على كنيس يهودي - ، والهدف من وراء بناء هذه الكنس هو مسح الطابع التاريخي من محيط المسجد الأقصى ووضع طابع يهودي بحت في إشارة إلى تزوير التاريخ وتزييف الحقائق، كما انه بناء هذه الكنس ضمن مسلسل تهويد القدس وجعل اغلبية يهودية فيها.

اعتداءات مستعمرين

1- مستوطنون يعتدون على مركبات المقدسيين في بيت حنينا:

في 23 آذار 2014 ليلاً أقدمت مجموعة متطرفة من عصابة " دفع الثمن " على ثقب إطارات 34 مركبة فلسطينية تعود لمقدسيين، مع خط شعارات عنصرية تحريضية. وشملت الشعارات " الأغيار في البلاد كما الأعداء " ويطلق مصطلح الأغيار هنا على كل ما هو غير يهودي وبالتحديد الفلسطينيين.

وتقوم مجموعات عصابة دفع الثمن "تاغ مخير" بتنفيذ اعتداءات عنصرية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وهي مجموعات إرهابية مشكلة من متطرفي اليمين الصهيوني، ويشنون اعتداءات ممنهجة ومنظمة تشمل جميع مناطق الضفة الغربية والقدس بغض النظر عن تصنيفها بما في ذلك الأراضي المحتلة عام 1948م بدعم وحماية جيش الاحتلال تمثل اعتداءاتهم في إلقاء الحجارة على المركبات وحرق الأراضي والمحاصيل الزراعية إضافة إلى الكتابات المسيئة على الممتلكات الخاصة والعامة والمساجد والكنائس وتحطيم المقابر . وتم هذه الأعمال التخريبية بدافع عنصري إرهابي . ومن أبرز شعاراتها "العربي الجيد هو العربي الميت " وهذا تحريض صريح على القتل واستباحة الدم، وهو شعار عنصري متطرف، ويتشكل أعضاء عصابة (دفع الثمن) من طلبة اليمين الإسرائيلي المتطرف "طلاب المعاهد الدينية" والتي تتراوح أعمارهم من 18 -23 عام . وكانت قد بدأت بالظهور عام 2008، لكن لها امتداد لحركة كهانا المتطرفة والتي تقوم أساساً على الفكر الإرهابي العنصري ضد العرب والفلسطينيين ومن هو غير يهودي.

1 المصدر: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث.



جندي إسرائيلي يعبر أمام باص كتب عليه مخربون "الغير يهودي في إسرائيل هو العدو" في هجوم دفع الثمن 24 مارس 2014 (أحمد غرابلي / أ ف ب)

اعتداءات على أماكن دينية

الاعتداءات على المسجد الأقصى خلال شهر آذار 2014م:



تواصلت الاقتحامات الاستفزازية التي يقودها المستعمرون المتطرفون ومن خلفهم حكومة الاحتلال لساحات المسجد الأقصى- خلال شهر آذار 2014، حيث سمحت شرطة الاحتلال لمئات المستعمرين بالدخول لساحات المسجد والتجوال فيه خلال ساعات الصباح وحتى وقت الظهر، وشارك

في هذه الاقتحامات حاخامات دينية وأعضاء كنيست عن الأحزاب الدينية والصهيونية المتطرفة، كما واستمرت الدعوات للمستعمرين من أجل القدوم للمسجد الأقصى والتجوال فيه بل والصلاة فيه.

1. ففي 2 آذار قامت مجموعة من المتطرفين اليهود بالدخول إلى ساحات المسجد الأقصى والتجوال فيه بعد أن سمحت لهم شرطة الاحتلال بالدخول.
2. وفي 4 آذار قامت شرطة الاحتلال بفرض قيود على أبواب المسجد الأقصى- وأوقفت المصلين وحجزت بطاقات هوياتهم الشخصية عند الأبواب ، وسمحت للمستوطنين بالدخول إلى ساحات المسجد.
3. في 6 آذار اقتحمت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ساحات المسجد الأقصى- وقامت بالاعتداء على المصلين بالعصي- والقنابل الصوتية عندما تصدى المصلين لمجموعة من المستوطنين بعد أن اقتحمت ساحات المسجد الأقصى، كما وقامت شرطة الاحتلال باعتقال عدد من المصلين ونقلهم إلى مراكز التوقيف.

4. في 10 آذار اقتحمت مجموعة من المستوطنين ساحات المسجد بعد أن سمحت لهم شرطة الاحتلال بالدخول ، وكان يرافقهم حاخامات دينية ، حيث قاموا بالتجوال في ساحات المسجد قبل أن ينسحبوا من باب السلسلة .
5. في 13 آذار ، منعت شرطة الاحتلال المصلين من الدخول إلى المسجد الأقصى- وسمحت لعشرات المستوطنين بالدخول من باب المغاربة إلى ساحات المسجد الأقصى تحت حمايتها.
6. في 16 آذار اقتحمت قوات كبيرة من الشرطة ساحات المسجد وقامت بالاعتداء على المصلين بالهراوات والقنابل الصوتية.
7. في 18 آذار قامت شرطة الاحتلال بفرض قيود على أبواب المسجد الأقصى- وأوقفت المصلين وحجزت بطاقات هوياتهم الشخصية عند الأبواب ، وسمحت للمستوطنين بالدخول إلى ساحات المسجد.
8. في 19 آذار قامت مجموعة من المتطرفين اليهود بالدخول إلى ساحات المسجد الأقصى- والتجوال فيه بعد أن سمحت لهم شرطة الاحتلال بالدخول.
9. في 23 آذار ، أطلق متطرف يهودي طائرة صغيرة تعمل عن طريق التحكم عن بعد فوق المسجد الأقصى. الطائرة كانت مزودة بكاميرا لتصوير ساحات المسجد الأقصى.
10. في 25 آذار قامت شرطة الاحتلال بفرض قيود على أبواب المسجد الأقصى وأوقفت المصلين وحجزت بطاقات هوياتهم الشخصية عند الأبواب ، وسمحت للمستوطنين بالدخول إلى ساحات المسجد.
11. في 26 آذار أغلقت سلطات الاحتلال أبواب المسجد الأقصى- بوجه المصلين والساح لعشرات المستوطنين بالدخول إلى ساحات المسجد الأقصى.
12. في 30 آذار اقتحمت مجموعات يهودية متطرفة المسجد الأقصى- المبارك، وذلك من باب المغاربة وبرفقة حراسة معززة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال.

